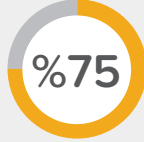
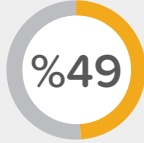


يستخدم العفو على نطاق واسع في اتفاقيات ومفاوضات السلام لتمكين الأطراف المسلحة من المشاركة في تسوية سياسية جديدة. إذ أن العفو يفضي إلى السلام لأنه تمكّن كل الجماعات من المشاركة في التسوية السياسية.

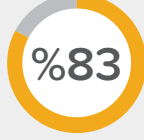
تتعلق 75% من قرارات العفو الصادرة منذ عام 1990 بالصراع



تنص 49% من اتفاقات السلام الشاملة المعتمدة في نفس الفترة على العفو



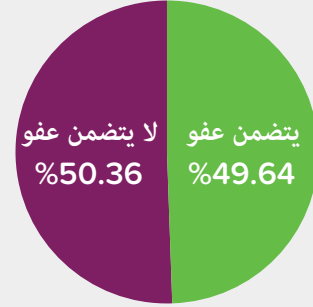
تم تنفيذ 83% من التزامات العفو بموجب اتفاق السلام



لا يوجد تعريف مقبول دولياً لقوانين العفو ولكن هناك تعريف عملي لها:

العفو هو تدابير قانونية تزيل المسؤولية عن الإدانة الجنائية، قبل الإدانة.

بين عامي 1990 و2016، أقل بقليل من نصف عمليات السلام تضمنت اتفاقيات تشير إلى العفو



يتم تضمين العفو، بما في ذلك للجرائم الجسيمة، في اتفاقات السلام، على الرغم من أن القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان تحد من استخدام العفو في هذه الحالات. ومع ذلك، غالباً ما يتم توفير عفو إلى جانب - وليس بالتعارض مع - تدابير المساءلة.

الالتزامات القانونية للدولة :

208 اتفاقية سلام تنص على أشكال مختلفة من العفو

55 اتفاقية تنص على العفو إلى جانب توفير آليات المساءلة القضائية و / أو غير القضائية



1 الالتزام بالتحقيق فيما حدث ومن المسؤول

2 الالتزام بمحاكمة المسؤولين

3 الالتزام بتوفير سبل الإنصاف للضحايا

4 الالتزام بمنع تكرار الجرائم والانتهاكات

5 الالتزام بضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في المستقبل

هذا الاتجاه ينطبق على جميع المراحل من الصراع إلى السلام. في المقابل، استفاد الفاعلون الحكوميون من 72 (25%) من 289 عفوًا متعلقًا بالصراع ومن هذه 14 عفوًا فقط (5%) استخدم حصريًا للجهات الفاعلة الحكومية

من المرجح أن يستفيد أعضاء الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من العفو المتعلق بالصراع. تشير هذه النقطة إلى استخدام العفو كأداة للإدماج، في سياق تكون فيه الجهات الفاعلة الحكومية أقل عرضة للسجن من قبل الدولة أثناء النزاع.

هذا الاتجاه ينطبق على جميع المراحل من الصراع إلى السلام. في المقابل، استفاد الفاعلون الحكوميون من 72 (25%) من 289 عفوًا متعلقًا بالصراع، ومنها 14 عفوًا فقط (5%) تُطبق حصريًا على الجهات الفاعلة الحكومية.



بينما الجماعات الغي حكومية استفادت من

75%

من قرارات العفو المد رجة في مجموعة البيانات



استفادت جماعات تابعة للدولة من 72 عفوًا من 289 عفوًا

25%

يمكن تقييد العفو عن طريق: تحديد الجرائم المشمولة في العفو، وجعلها مشروطة (على سبيل المثال على دعم السلام)، وفي آثارها القانونية .

غالباً ما يكون العفو الممنوح للجماعات المتمردة لحثها على إنهاء النزاع مشروطاً بأمر مثل الإقرار بالحقيقة أو البقاء ملتزمين بعدم استخدام العنف .

توصيات

بدلاً من أن ننظر الى العفو على أنه "جيد" أو "سيئ"، يجب تقييمه وفقاً لنطاقه وقانونيته وشرعيته الديمقراطية والجدوى منه .

ينبغي أن يستند العفو إلى مجموعة من الميزات مثل فئات الأشخاص والجرائم التي يشملها العفو وأنواع الشروط المرتبطة بالعفو والآثار القانونية للعفو.



غالباً ما يتم إصدار عفو واسع غير شرعي بعد توقيع اتفاقية السلام وخارج إطارها ولذلك يجب توخي اليقظة في مراحل ما بعد الاتفاق .

حالات العفو التي تصدر في هذه الفترة هي التي تقدم الإفلات من العقاب على أوسع نطاق. وينشأ خطر الإفلات من العقاب على نطاق أوسع كذلك عندما يفيد العفو الجهات الحكومية .



Post-agreement vigilance

دراسة الحالة

على سبيل المثال، في تيمور الشرقية، اللائحة 2001/10 الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية 0، التي أنشأت لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، خلقت عملية للمصالحة المجتمعية، يمكنها أن توصي بالعفو عن جرائم أقل خطورة شريطة امتثال طالب العفو للأحكام التالية:

لا يجوز للجنة القيام بعملية المصالحة المجتمعية إلا في الحالات التي يكون فيها الشخص قد اعترف بالمسؤولية بناءً على تقدير كامل لطبيعة وعواقب هذا القبول بالمسؤولية وطلب طوعاً المشاركة في عملية المصالحة المجتمعية (القسم 22.4، التوكيد مضاف).

بموجب القسم 23.1، يتعين على الشخص الذي يطلب المشاركة في عملية المصالحة المجتمعية تقديم بيان مكتوب يصف ويقر بالمسؤولية عن أفعاله، ويشرح كيفية ارتباط الأفعال بالصراعات السياسية في تيمور الشرقية، وأن يتخلى عن "استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية."

إذا قررت لجنة تقصي الحقائق أن الشخص مؤهل للمشاركة في عملية المصالحة المجتمعية، شريطة أن يشارك الشخص بشكل كامل ولم يظهر دليل موثوق به على تورطه في جرائم جسيمة بعد الجلسة وفقاً للمادة 27.7.

يجب أن تتداول لجنة عملية المصالحة المجتمعية بشأن عملية المصالحة التي تراها أكثر ملاءمة لصاحب الإفادة وتبلغه بنتيجة مداولاتها.

قد يتضمن عمل المصالحة ما يلي:

(أ) خدمة المجتمع،

(ب) التعويض؛

(ج) الاعتذار العلني؛ و / أو

(د) تصرف آخر يظهر الندم.

يجب على المشارك في العملية بعد ذلك أن يوافق كتابتاً على القيام بعملية المصالحة. سيتم تعليق المقاضاة على الأفعال التي تم الكشف عنها في عملية المصالحة المجتمعية، إلا إذا لم يمثل الشخص لشروط اتفاقية المصالحة.